

٧ - ان المحاكم النظامية لم تنظر حتى الآن في مسائل الاحوال الشخصية ويعطى الاصول المبين في المادة طريقة مناسبة للمحاكم النظامية للتحقق من قانون الطوائف او المحكمة الشرعية في اية نقطة معينة في حال وجود اية ضرورة لذلك واذا وجد اي تناقض بين اسلوب القانونيين فقد ادخلت عبارة (يسترشد بالعدل والانصاف) على امل انها قد تساعد المحاكم لحل هذه المشاكل في روح وطريقة يرضى بها جميع الفرقاء

٨ - ان بعض الطوائف الدينية ليس لها مجالس ومثالا على ذلك (الطوائف البروتستانتية) ويظهر ان الاصول المبين في المادة هو افضل الطرق للامانة الاحوال التي يكون فيها لا افراد الطائفة مسائل احوال شخصية تتطلب البت فيها غير انه ليس لهم مجلس يحضرون امامه .

٩ - ان المادة التاسعة مفسرة بعضها .

١٠ - ان احكام هذه المادة استثناء لاحكام المادة التاسعة المذكورة اعلاه ويغان ان في قضية زواج واحدة هي الطريقة المناسبة للخروج من الصعوبات التي يظهر وجودها بمقتضى احكام المادة التاسعة المذكورة اعلاه

١١ - ليس لمجالس الطوائف الدينية نظام تحت تصرفها لتنفيذ الاحكام وقد وضع نص في هذه المادة لتنفيذها من قبل المحاكم النظامية .

١٢ - في بعض القضايا توجد محاكم استثنائية لمجالس الطوائف الدينية خارج شرق الاردن ومثالا على ذلك المحكمة الاستثنائية لطائفة الروم الارثوذكس المؤسسة في القدس ولذلك تفر هذه المادة ظاهريا حالة موجودة قبل تنفيذ هذا القانون .

١٣ - ان هذه المادة تعيد احكام الفقرة (٣) من المادة ٥٣ من القانون الاساسي وعلاوة على ذلك قد وضع نص لسماح قضايا تتعلق بذلك يكون بها احد الفرقاء مسلماً والآخر مسيحياً او ينتمي بها الفرقاء الى طوائف دينية مختلفة .

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تعديل قانون السكك الحديدية رقم (١) لسنة ١٩٣٢ مع الاسباب الموجبة له .

« فقرئ » كما هو منشور في العدد (٣٧٤) من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة له كما يأتي .

الاسباب الموجبة

بالنظر لما تبين من ان القانون الاصلي يحتوي بعض الاغلاط وضع هذا القانون لتصحيحها .

« فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين » .

الرئيس - مواضع الجلسة الالية ما يرد من اللجان .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر دكي

ملحق

السنة الرابعة

العدد ١١٤

الجريدة الرسمية للمجلس التشريعي الأردني

٢٨ شباط ١٩٣٣

عمان : الثلاثاء في ٤ ذي القعدة ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة السابعة عشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٦-٢-١٩٣٣

الفصل في مذكرات المجلس التشريعي

مذكرة

١٣٦

قرار اللجنة المالية حول (مشروع قانون تعديل قانون تقليات الطرق لسنة ١٩٣٣)

١٣٧

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور

١٣٧

قرار اللجنة المالية حول (مشروع ذيل قانون تقليات الطرق لسنة ١٩٢٦)

١٣٨

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور

١٣٨

قرار اللجنة المالية حول (مشروع ذيل قانون السعة لسنة ١٩٢٣)

١٣٩

قرار موافقة المجلس على القانون المذكور

١٣٩

(مشروع قانون تعديل المادة (٣٧) من قانون الجزاء)

١٣٩

قرار موافقة المجلس على احواله الى لجنة القوانين

١٣٩

ملحوظة صاحب السمو الملكي الامير المعظم على (قانون تفريق وتحقيق الحسابات)

١٣٩

قرار موافقة المجلس على احواله الى لجنة القوانين

١٣٩

ملحوظة صاحب السمو الملكي الامير المعظم على (قانون ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٣)

١٤٠

قرار موافقة المجلس على احواله الى لجنة القوانين

لجنة صيانة الأصول

الجلسة السابعة عشرة

للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة السابعة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢١ شوال سنة ١٣٥١ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتقيب عن الجلسة لوفيق بك ابوالهدى، رفيق باشا المجالي، اسلي باشا الابراهيم، عادل بك العظمه الرئيس، - فليقرأ الضبط -
« فري »

شكري بك - عندنا مشروع قانون تعديل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٣ :

اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١٣-٢-١٩٣٣ وبعد درس مشروع القانون الذي وضع ليكون معدلاً لقانون نقلات الطرق لسنة ١٩٢٦ ظهر ان جدول الرسوم المثلث في هذا المشروع قد اشتمل على مقادير لا تتناسب مع معدل رسوم المركبات التجارية المعينة في قانون تعديل قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٢ في هذا القانون نص على ان المركبة التجارية التي لا تزيد حولتها على ثلاثة اطنان يستوفى عنها ١٤ جنياً و ٥٠٠ مل وفي المشروع وضع للمركبة التجارية التي لا تزيد حولتها على خمسة اطنان ١٦ جنياً وهذا يدل على ان الرسم زيد بمقدار جنبيه ونصف فقط لقاء طنين زائدين ولما كان هذا الفرق كبير جداً وهو موجود كذلك بالنسبة للرسوم التي وضعت في المشروع للمركبات التجارية التي تزيد حولتها على ذلك المقدار وكان لابد من رعاية التناسب بين الرسم وروى من الموافق تعديل ارقام الجدول على وجه يحفظ النسبة المطلوبة ولذلك جرى تعديل الرسوم المبجوت عنها بالصورة المبينة في الصيغة التي قبلتها اللجنة واثبت فيها يلي :

قانون تعديل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من بداية نيسان ١٩٣٣
« قبلت »

المادة الثانية :

« يضاف الى المادة الرابعة من قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٢٦ ما يأتي » :

يسمح بتشغيل المركبات التي تزيد حولتها على ثلاثة اطنان على الطرق ولمدة التي يعينها مدير النافذة بشرط ان يؤخذ لكل مركبة من هذا النوع رخصة تسجيل مقابل الرسم المعينة في الجدول التالي :

الجدول

٦- مركبات النقل (اللودي) والتراتكوتورات المستعملة للسحب
التي لا تزيد حولتها على خمسة اطنان

ل ف

١٨

ل ف

٢٤

٣٠

التي لا تزيد حولتها على سبعة اطنان

التي لا تزيد حولتها على عشرة اطنان

وفيما زاد على ذلك يؤخذ جنبيه واحد عن كل طن يزيد على العشرة الاطنان من الحولة .

ب - ١ - التراتكوتورات المجهزة باللات رفع الاثقال (ونش) او التي تستعمل لمقاصد غير السحب .

مل لف

١

عن كل طن من حمل المحور

٢ - العربات المسحوبة (تريبل)

عن كل طن واحد من حولتها ٥٠٠

« قبلت »

المجموع :

« قبلت »

شكري بك - اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١٣-٢-١٩٣٣ وبعد درس المشروع الذي وضع ليكون ذيلاً للمادة الثانية من قانون تعديل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٢ ظهر لها ان المادة الثانية من المشروع تنص على وجوب استيفاء الرسوم عن المركبات العمومية من اجل اعطائها حق نقل الركاب والبضائع معاً او اي منهما . ولما كانت عبارة (او اي منهما) الواردة في متن المادة المذكورة تفيد انه يجب ان تستوفى الرسوم التي نص عليها في متن المادة ذاتها فيما اذا رخص للمركبة العمومية بنقل البضائع فقط او الركاب فقط وكان قانون تعديل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٢ قد عين الرسوم التي يجب استيفائها في اي من الحالتين المذكورتين لم يعد هناك من لزوم بقاء العبارة المذكورة ولو بقيت لتعارض نصها مع القانون الآنف ذكره لذلك روي من الضروري حذفها من المشروع .

٢ - وكذلك تبين ان قانون تعديل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٢ ينص على انه يستوفى (٧٥٠) ملاً عن كل مقعد اضافي في المركبة العمومية والخصوصية التي تستوعب اكثر من سبعة اشخاص لذلك روي انه مادام هذا النص موجوداً ويمكن الاستناد اليه في استيفاء الرسم عن المركبات العمومية التي سيسمح لها بنقل البضائع مع المركبات فلا حاجة لوضع نص جديد يعين الرسم المذكور وعلى الاخص لأن معدله الوارد في المشروع يزيد على ما هو معين في القانون الاصلي .

٣ - وفوق ذلك ظهر ان نص المادة الثانية من المشروع يفيد انه سترخص للمركبات العمومية ان تنقل ما حولته طن او طنان او ثلاثة من البضائع علاوة على الركاب فمع ان الفكرة التي من اجلها وضع المشروع انما هي ان يسمح لاصحاب المركبات العمومية بنقل البضائع والركاب معاً على ان لا يزيد وزن ما تحمله من البضائع والركاب على حولتها المعينة لذلك روي ان النص المبجوت عنه لا يألف مع الغرض المقصود .

تكملة لجنة النقل

٤ - وتبين أيضاً أنه لا بد من وضع وزن اعتيادي للراكب مع امتنعه الشخصية على أن لا يزيد وزنها على ٣٠ كيلو كذا يمكن تطبيق القانون بسهولة ولدى التأمل استحسّن أن يكون وزن الراكب الاعتيادي ١٠٠ كيلو ذلك لأنه إذا جعل الوزن أقل من هذا المقدار أمكن صاحب المركبة أن ينقل عشرة أشخاص علاوة على مقدار من البضائع. مثال ذلك إذا فرض أن الوزن قدر للراكب ٨٠ كيلو فإن صاحب المركبة التي تكون حمولتها طناً واحداً يمكنه أن ينقل عشرة أشخاص باعتبار أن وزنهم ٨٠ كيلو ومقدار من البضائع بوزن ٢٠٠ كيلو مع أن المركبة التي تكون حمولتها طناً واحداً لا تستوعب أكثر من عشرة مقاعد ولا يجوز أن ينقل فيها شيء من البضائع علاوة على عشرة أشخاص. وعلى أساس هذه الملاحظات قررت اللجنة المالية وضع المشروع المبحوث عنه بالصيغة الآتية:

ذيل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٦

المادة الأولى :

«يسمى هذا القانون (ذيل قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٣٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.»

«قبلت»

للمادة الثانية :

(يضاف إلى المادة الثانية من قانون نقلات الطرق لسنة ١٩٢٦ ما يأتي):

يسمح للركبات العمومية بنقل الركاب والبضائع معاً بشرط أن لا يزيد:

أ - حمولة المركبة العمومية على طن واحد من الركاب والبضائع معاً إذا كانت لا تستوعب أكثر من عشرة أشخاص.
ب - وعلى طنين من الركاب والبضائع معاً إذا كانت تستوعب أكثر من عشرة أشخاص على أن لا يزيد العدد على خمسة عشر شخصاً.

ج - وعلى ثلاثة أطنان من الركاب والبضائع معاً إذا كانت تستوعب أكثر من خمسة عشر شخصاً.
ويكون وزن الراكب الاعتيادي (١٠٠) كيلو بما فيه امتنعه الشخصية على أن لا تزيد على ثلاثين كيلو.

«قبلت»

المجموع

«قبلت»

شكري بك - دقت اللجنة المالية بتاريخ ١٤-٢-١٩٣٣ في المشروع الموضوع ليكون ذيلاً لقانون الدفعة فوجدته موافقاً لذلك قررت قبوله بصيغته الحاضرة.

ذيل لقانون الدفعة

المادة الأولى :

«يسمى هذا القانون (ذيل قانون الدفعة العثماني لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.»

«قبلت»

للمادة الثانية :

لا تسري أحكام قانون الدفعة العثماني على كل قضية تؤخذ فيها الشهادة بطريق الاستنابة بمنعني الاتفاق المفقود بين فلسطين وشرق الأردن والموقع عليه في القدس في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٢٩ وفي عمان في اليوم السادس من شهر آذار سنة ١٩٢٩ المتعلق بأخذ الشهادة بطريق الاستنابة

شكري بك - لاحظت الآن أن كلمة (العثماني) الواردة في نص المادة الأولى والثانية لا لزوم لها إذ يمكن أن تضع الحكومة قانوناً جديداً للدفعة وحينئذ قد يتعارض هذا القانون مع القانون الذي سيوضع مستقبلاً. لذلك اقترح حذف كلمة (العثماني) من المواد المذكورة.

«فوافق المجلس على حذف كلمة العثماني من المواد المذكورة»

الرئيس - اضع المادة الثانية على الرأي

«قبلت»

المجموع

«قبلت»

الرئيس - يقرأ مشروع قانون تعديّل المادة (٢٧) من قانون الجزاء.

«قروى كما هو منشور في العدد (٢٧٥) من الجريدة الرسمية»

«قرر المجلس إحالة على لجنة القوانين»

الرئيس - فلتقرأ «ملحوظة صاحب السمو الملكي الأمير المعظم أيده الله» على قانون تدقيق وتحقق الحسابات.

«قرئت»

ملحوظة صاحب السمو الملكي الأمير المعظم أيده الله

على قانون تدقيق وتحقق الحسابات

إن سموه العالي يرى أن نفيّر المادة التاسعة من القانون فتقرأ كما يلي:

«على مدير الخزينة أن يخبر رئيس الوزراء فوراً عن أية قضية تتعلق بالحسابات العامة يختلف رأيها فيها عن رأي مدير تدقيق وتحقق الحسابات وذلك لاختلاف قرار رئيس الوزراء الذي يجب أن يكون مطابقاً لأوامر سمو الأمير المعظم التمهيدية والذي أن يؤخذ باستشارة المعتمد البريطاني»

وأنه ينبغي إدراج العبارة التالية «الذي ينوب في شرق الأردن عن المراقب العام» بعد عبارة (مدير تدقيق

وتحقيق الحسابات) في السطر الأول من المادة (٢)

«قرر المجلس إحالتها على لجنة القوانين»

ملحوظة صاحب السمو الملكي الأمير المعظم أيده الله